

قصة حطمانته



مستوطنون يقتحمون «الأقصى»



الإمارات تغيث آلاف الأسر الفقيرة في شبوة

«33»

«32»

27 www.albayan.ae

الثلاثاء 23 ذو القعدة 1438 هـ | 15 أغسطس 2017م | العدد 13572

تنظيم الحمدين مرجع الإرهاب



قطر تفقد مكانتها كأكبر مصدر للغاز المسال

الدوحة تحتمي بصفقات الأسلحة

«البيان» تفتح ملف الغدر القطري ضد الخليج

البحرين: «الجزيرة» استهدفت الإمارات قبل إعلان المقاطعة

قرقاش: الدوحة تحرق الجسور مع محيطها

باستخفاف عن الشخصية الخليجية وعملت منذ إنشائها على تحطيم ثقة المواطن الخليجي في منظومة مجلس التعاون وقراراته. ولفت وزير شؤون الإعلام برامج قناة الجزيرة تستهدف الإمارات من قبل بدء المقاطعة.

وقال وزير شؤون الإعلام البحريني، إن من يتأمر على مصر يستهدف الأمن القومي العربي، مشيراً إلى أن قناة الجزيرة القطرية اعتادت دائماً تخصيص جزء من تغطياتها للهجوم على القاهرة، وأضاف الوزير البحريني، في حوار عبر فضائية «إكسترا نيوز»، لافتاً إلى أنها حاولت خلق أزمة بين مصر والسودان، كما أن هناك علامات استفهام بشأن علاقة القناة القطرية بإيران وإسرائيل. وأشار إلى أن نتائج قياسات الرأي في قناة الجزيرة غير معتمدة ويمكن التحايل عليها من خلال الحسابات الوهمية. وأردف: «طالبنا قناة الجزيرة بتطبيق شعارها الذي تدعيه الرأي والرأي الآخر ولم نجد استجابة فعليه». وحول الدور التخريبي للقناة في اليمن، قال وزير شؤون الإعلام البحريني إن قناة الجزيرة كانت ولا تزال بوقاً إعلامياً للحوثيين، لافتاً إلى أن السياسة الإعلامية القطرية تعمل ضد أشقائها وتتغاضى عن إيران. وقال إن القناة القطرية كرسست جهودها لتطبيع ظهور المسؤول الإسرائيلي على شاشاتها، كما احتضنت قطر «أكاديمية التغيير» لتدمير الأنظمة العربية.

واستدرك: «لن تستطيع السياسة الإعلامية القطرية تفريق شعوب المنطقة.. وتنمى منها التعامل مع الأزمة بجديّة». وكشف الوزير الريميحي عن محاولات دول الخليج للتجاوز مع قطر حول سياسات الجزيرة بينما كان رد الدوحة متهافتاً ومتعللاً بوجود حسابات على وسائل التواصل الاجتماعي يجب أن تتوقف.. حيث قارنت قطر حجم وإمكانات الجزيرة بحسابات وهمية لا يعرف حقيقة وجودها أو مصداقيتها. إلى ذلك، أكد مجلس الوزراء السعودي، أمس، عزم المملكة العربية السعودية بذل المزيد من الجهود لتجفيف منابع الإرهاب، رافضاً الدعوات الهادفة لتسييس الحج.

قطر.. تاريخ من التآمر
أثبت النظام القطري أنه كان داعماً للإرهاب والإرهابيين في دول مجلس التعاون الخليجي مالياً ولوجستياً عبر أكثر من 20 سنة، وهو الذي سعت إليه الدوحة طيلة تلك الفترة ولا تزال، كي تعيش على جراحات جيرانها الذين وقفوا معها واتخذوها جزءاً من البيت الخليجي ولكنها أبت إلا أن تشق الصف وتتخذ من أعداء المنطقة حلفاء.

في الكويت

- مساندة إخوان الكويت عبر دعمها جمعية الإصلاح الاجتماعي الإخوانية
- دعم وصول الإخوان للبرلمان مالياً
- نقل إحدى المظاهرات على أنها محاولة للانقلاب عبر قناة الجزيرة

في البحرين

- التدخل في الشأن البحريني منذ 10 سنوات
- إمداد الإرهابيين بالمال والسلاح للتظاهر وإحداث عمليات شغب
- تجنيس 5 آلاف مواطن بحريني لإحداث خلل في التركيبة السكانية
- استغلال حرب الكويت من أجل مساومة البحرين على جزيرة «حوار»

في الإمارات

- أعطت الضوء الأخضر لتحركات محمود الجيدة لنقل الأموال لأعضاء التنظيم السري
- دعم الإخوان الإرهابية لإشاعة الفوضى في الإمارات
- إرشاد الإخوان على الإمارات لتفريغ خطاب الكراهية والمساس برموز الدولة
- القراضاوي أفتى من قطر بجواز جمع التبرعات للتنظيم السري في الإمارات

البيان
غرافيك: محمد أبو عبيدة

الماضي 60% من برامج الجزيرة موجهة ضد السعودية، منتهماً القناة القطرية بأنها تتاجر بالأزمة وتتمنى استمرارها. وأكد أن قناة الجزيرة تتحدث دوماً

وقال الريميحي: «لم نسمع كلمة قطر في قناة الجزيرة إلا خلال الأزمة. إن شعب قطر يعاني من قناة الجزيرة منذ إنشائها لبعدها عن قضاياها». وكشف أنه «خلال شهر يوليو

الإعلام البحريني إلى أن قناة الجزيرة لم ولن تمثل رأي الشعب القطري الشقيق فهي وجدت لمشروع معين ولم توجد لخدمة شعب قطر.

بقرارات جديّة. وأردف: «إعلام قطر ادعى بأن قناة الجزيرة لا تمثل وجهة النظر الحكومية واليوم نرى عكس ذلك». ولف وزير شؤون

■ المنامة، جدة - البيان، وكالات

أكد معالي الدكتور أنور قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية، أن قطر تحرق الجسور مع محيطها عبر موقفها المكابر، واتهامها الإمارات بتصدر الحملة ضدها، في الوقت الذي تعمل فيه الدوحة على تقويض أمن البحرين ومصر وتفتح جبهات مع السعودية.

وقال معالي الدكتور أنور قرقاش في تغريدات على تويتر، إن «الموقف القطري المكابر، ينهم الإمارات بتصدر الحملة ضده، ويفتح جبهات وجهات مع السعودية، ويرى أن تقويضه لأمن البحرين ومصر حق طبيعي، منطوق اللانمطق».

وأضاف معاليه: «التحرك القطري في يأسه يحرق جسوره مع محيطه، وبرغم ضجيجه يرمي في خيبته كل أوراقه أملاً في تدخل خارجي يمكن الوساطة، تحبط لا يبشر بتقصير الأزمة».

وتساءل معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية: «إذا كانت الإمارات المعرضة فلم تسييس الحج؟ والتغطية الخبيثة لأحداث العوامية؟ والاستدارة المغزبية في ملف اليمن؟ موقف متخبط بعيد عن المنطق».

وأردف معاليه: «أما شعارات السيادة التي رفعت زيفاً في بداية الأزمة فأطلالها هزيلة في خضم تنازل عن كل صورها، سريع ومنحدر، كم تمنيت إدارة أعقل للأزمة في الدوحة».

وأضاف معاليه: للخروج من هذه المتاهة وهذا النفق المظلم أمام الدوحة فرصة للعودة للمنطق والواقع أساسه المطالب ل3 كإطار للتفاوض والإقرار بأن الحل في الرياض.

في الأثناء، قال وزير شؤون الإعلام البحريني، علي بن محمد الريميحي، في حوار عبر فضائية «إكسترا نيوز» إن الأزمة لم تبدأ من تاريخ قطع العلاقات مع قطر، والإعلام القطري يعالج المشكلة باستخفاف، وأضاف أن الإعلام القطري جزء من المشكلة في الأزمة وليس جزء الحل، لافتاً إلى أن إعلام قطر لا يوجد لديه تقييم لخطورة الموقف وعليه معالجة المشكلة

قطر تعد جيشاً من الإرهابيين بقيادة معتقلي غوانتانامو

بمكتب دبلوماسي في العاصمة القطرية حتى عام 2014، وكان هو المكتب الوحيد من نوعه في العالم. وعلى الرغم من ادعاء الحكومة القطرية أنها أغلقت مكتب طالبان في الدوحة، ولكن يعتقد أن الجماعة الإرهابية ما زالت تديره، على الرغم من أن الاتفاق أكد أن «قطر تستضيف المكتب السياسي لطالبان، فيما ذكرت الحركة أن هذا المكتب هو الكيان الشرعي الذي جرت فيها المحادثات معها بشأن تبادل المعتقلين مع الضابط الأميركي.

من المؤكد أنها لم تراقب الأعضاء الخمسة العائدين، بصورة ملائمة بحسب اتفاقها من واشنطن. غير أن دراسة نشرت مؤخراً تحمل عنوان: «قطر والمال والإرهاب: سياسات الدوحة الخطرة»، كشفت أنه علاوة على ذلك، فإن الحكومة القطرية وفرت للمعتقلين العائدين مساكن ومعدات تعزز إقامتهم في أحد أحياء الدوحة الثرية. ولوحظ أن مسؤولي طالبان بدأوا يتواجدون في قطر بصورة زائدة عن الحد منذ عام 2010، فيما احتفظت الحركة

طالبان للذهاب إلى قطر بسبب حكومتها المؤيدة للإرهاب والتي تعاملت معهم برفق، كما سهلت عودتهم إلى ممارسة عملياتهم الإرهابية وتكوين جيش من الإرهابيين يتبع الدوحة، هم وأعضاء آخرون من «سجناء غوانتانامو السابقين بحسب موقع «قطرليكس». وذكر الكاتب القانوني زياد فاضل في مقالته على الموقع أنه على الرغم من أنه لم يكن واضحاً كيف سهلت الدوحة عودة أعضاء طالبان لممارسة أعمالهم الإرهابية، إلا أنه

صديقة للإرهاب بحسب وصف واشنطن. ويشمل بعض المفرج عنهم خمسة معتقلين على الأقل انتهى بهم المطاف في قطر، التي أتاحت لبعض الجماعات المتطرفة بما فيها طالبان، الازدهار داخل حدودها، بمن فيهم هؤلاء المعتقلون المتعاطفون معها. في مارس 2015، كشف مسؤول أميركي أن ثلاثة على الأقل من إرهابيي طالبان الخمسة، الذين تم تبادلهم مع الضابط الأميركي بيرغدهل حاولوا الانضمام إلى شبكتهم الإرهابية مجدداً. وقد سارع أعضاء

■ إعداد - عمر حرز الله

يعتقد المدير التنفيذي لمشروع مكافحة الإرهاب، ديفيد إسبين، أن قطر ربما كان لها تأثير على عودة تنظيم طالبان إلى الساحة، وذلك من خلال ما وصف بمشروع «الخليج إلى قطر»، ويعني به تبادل بعض سجناء غوانتانامو من طالبان بضابط أميركي، تم أسره خلال الحرب الأفغانية في مارس 2015 أي أيام إدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، والمعروف أن أفغانستان هي بيئة

«البيان» تفتح ملف الغدر القطري ضد دول الخليج (1 - 3)

«تنظيم الحمدين» المرجع الأعلى لتحرك

■ تونس - الحبيب الأسود

لعل مملكة البحرين من أكثر دول الخليج العربي تعرضاً لتهديد أمنها واستقرارها من قبل قطر، وهو الأمر الذي تبدي في الكثير من الشواهد، إذ قال وزير الداخلية البحريني الفريق ركن الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة، إن قطر تهدد الأمن الخليجي وتتجسس على بلاده، متهماً إياها أيضاً بمحاولة تنفيذ أعمال خطيرة في السعودية والإمارات، ودعم مطالب قوى شيعية بحرينية كانت تخطط لإسقاط الحكم وإقامة دولة تتبع مرجعية «الولي الفقيه» في إيران.

وأضاف الوزير البحريني أن قطر تشكل خطراً على أمن دول مجلس التعاون، من خلال استمرارها في سياستها المنفردة وتبنيها وإيوائها عناصر متطرفة وإرهابية، متهماً الدوحة بالاستمرار في التدخل في الشأن الداخلي البحريني، والتجسس على أجهزتها الأمنية والعسكرية ما يهدد أمنها الوطني، متعهداً بكشف تدخلات قطرية في دعم الإرهاب وبأشكال مختلفة في المملكة، مشيراً إلى أن قطر تبنت من خلال رئيس وزرائها آنذاك حمد بن جاسم وجهة نظر الوفاق والمتأمريين، بهدف إسقاط النظام وإقامة دولة مرجعيتها ولاية الفقيه.

وتتناغم تصريحات وزير الداخلية مع مجلس النواب البحريني الذي أعرب بدوره عن رفضه القاطع واستنكاره البالغ للتدخلات السافرة في الشأن البحريني الداخلي من قبل تنظيم الحمدين بهدف زعزعة الأمن والاستقرار في المملكة، والإضرار بالنسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية، مؤكداً أن ما يتكشف يوماً بعد آخر من حقائق ومعلومات دامغة، يثبت أن ما وقع من أحداث مؤسفة منذ العام 2011 وحتى اليوم هو مؤامرة وليس حراكاً شعبياً، من خلال طابور خامس إيراني تمثل في أنصار ولاية الفقيه، وبدعم من النظام القطري، وما كشفته المكالمات الهاتفية أخيراً التي اطلع عليها الرأي العام، من تنسيق وتواصل ودعم من النظام القطري مع الانقلابيين والإرهابيين سوى دليل واضح عن ذلك.

وقد كشفت تسجيلات هاتفية في 17 يونيو الماضي بين مستشار أمير قطر حمد بن خليفة بن عبدالله العطية، والإرهابي البحريني حسن علي محمد جمعة سلطان، عن تأمرهما ومحاولتهما إثارة الفوضى في البحرين وبنها في قناة الجزيرة. وأكد حمد بن خليفة العطية خلال المكالمات التي جرت في مارس 2011، أنه لا توجد أي قوات قطرية مقاتلة ضمن تشكيلة قوات درع الجزيرة التي تعمل في البحرين، وهم فقط بصفة مراقب، مضيفاً أن قانون درع الجزيرة يلزم قطر بالمشاركة في تلك القوات، معللاً المشاركة الإجبارية لقطر بضابطين ضمن قوات درع الجزيرة.

وأكد العطية أن قطر ضغطت باتجاه عدم المشاركة الفاعلة في درع الجزيرة.

وفي المكالمات الثانية، أطلع الإرهابي البحريني مستشار أمير قطر على التطورات وتحديداً إعلان حالة الطوارئ، مشيراً إلى أنه يتوقع سيلاً من الدماء، فيما ردّ عليه العطية بتسخير قناة الجزيرة القطرية لبث ما يريد.

واستمر الإرهابي حسن علي بإعطاء مستشار أمير قطر رقم هاتف شخص آخر ليتحدث على قناة الجزيرة، ويقدم لها معلومات على مدار الساعة عن حملة إثارة الفوضى في البحرين.

أطماع دولية

وأكد مجلس النواب البحريني أنه ليس غريباً أن تصدر تلك الممارسات والأعمال من النظام الإيراني المعروف بتاريخه الأسود وأطماعه التوسعية وسياساته العدائية، إلا أن المستغرب أن تصدر

■ «التجنيس» عملية تهجير جماعي تمس أمن واستقرار البحرين

■ برنامج قطري للدفع باتجاه تقويض أمن المملكة تحقيقاً لمرامي إيران

■ الدوحة ضغطت باتجاه عدم المشاركة الفاعلة في «درع الجزيرة»

■ مستشار أمير قطر تعهد لقيادي إرهابي بتسخير «الجزيرة» ضد البحرين

■ حمد بن جاسم أجرى اتصالات مع «الوفاق» لضمان الفوضى في دوار التعاون

■ الوزير القطري أملى على «الوفاق» بعدم إنهاء الشغب إلا بعد شهر من الحوار

هذه الأعمال العدائية من النظام القطري، الذي لم يراع حقوق الجوار والمصير المشترك، وما نص عليه ميثاق مجلس التعاون الخليجي، وتصرف دون رادع من دين أو عروبة أو صلة قرابة.

وطالب المجلس بمحاكمة كل من شارك في تلك المكالمات أو ورد اسمه فيها أو ارتكب جريمة الإضرار بأمن واستقرار مملكة البحرين، وبأن تطالهم يد العدالة بشكل عاجل من أجل حماية دول وشعب المنطقة من الأعمال الإرهابية ومن يدعمها ويمولها.

تاريخ من التآمر

أرسل حمد بن خليفة بعد ستة أشهر على استلامه الحكم بعد انقلابه على والده أي في ديسمبر 1995، مبعوثاً خاصاً إلى زعيم المعارضة البحرينية الراحل عبد الأمير الجعري ليعرض تقديم كافة سبل الدعم للمعارضة الجعريية. وأشارت تقارير إعلامية إلى أن المبعوث القطري أكد للجعري استعداد الأمير شخصياً لتقديم أي خدمات أو مساعدات، بدءاً من الدعم المالي وليس انتهاء بالدعم السياسي والإعلامي، إلا أن الجعري رفض ذلك العرض رفضاً قاطعاً، وأوصل رسالة للأمير القطري مفادها: «قضيتنا محلية ولا تتحمل أي تدخل خارجي حتى وإن كان قطرياً»، لافتاً إلى أن العلاقات بين البلدين تمر بظروف سيئة، وهو ما لا يخدم مصالح المعارضة وأهداف تحركها. ووفق مراقبين فإن تلك الحادثة التي نشرت لأول مرة عبر «مرآة البحرين»، كانت كافية للوقوف على سياسة دولة قطر تجاه قضية البحرين.

كما اتصلت جريدة «الوطن» القطرية في فبراير 1996 بمنزل الشيخ الجعري وأخذت تصريحاً صحافياً من زوجته «أم جميل»، ليتصدر عنوانه بالخط العريض الصفحة الأولى من الجريدة في اليوم التالي. واستضاف الإعلامي د. محمد المسفر في 1997 ببرنامج على تلفزيون قطر الرسمي معارضين بحرينيين في الخارج هما الشيخ علي سلمان أمين عام جمعية الوفاق حالياً، د. منصور الجعري الناطق باسم حركة أحرار البحرين وقتها ورئيس صحيفة الوسط البحرينية حالياً، وذلك في أول ظهور تلفزيوني للمعارضة على قناة خليجية.

طلب رعاية

وأكد التقرير وفقاً لبعض المصادر من المعارضة، أن حمد بن جاسم آل ثاني رئيس الوزراء القطري وقتها، اقترح أن يكون الراعي لمبادرة سياسية طرحتها الإدارة الأميركية على الحكومة والمعارضة بعد دخول قوات درع الجزيرة.

وكشفت صحيفة «الوطن» البحرينية، أن رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري السابق حمد بن جاسم قام في مارس 2011 باتصالات مكثفة مع أمين عام جمعية الوفاق المحظورة علي سلمان، كما طلب

من الجمعية ضرورة التنسيق بينها والجمعيات المتحالفة معها لضمان استمرار المخربين في دوار مجلس التعاون، بحيث تقوم قطر بالضغط على حكومة البحرين من أجل أن تفتح الجهات الأمنية جميع الطرق للجمهور، وإيقاف الحراسات الأهلية، وكذلك نقاط التفتيش الشعبية.

وقدم رئيس الوزراء القطري حينها تصوراً لجمعية الوفاق من أجل إطلاق ما سمي حوار وطني في أقرب فرصة من أجل مناقشة مطالبها السياسية، على ألا يتم انسحاب المخربين من دوار مجلس التعاون إلا بعد شهر من بدء الحوار.

تمويل إرهاب

وفي ضوء تلك الاتصالات بلور حمد بن جاسم وثيقة «المبادرة القطرية» التي تطلب من حكومة البحرين تنفيذ أربع خطوات أساسية، وهي: ضمان حق الخارجين على القانون، وإيقاف بث تلفزيون البحرين، والإفراج عن جميع الموقوفين في الأحداث، وتشكيل حكومة انتقالية خلال شهرين. كما كشفت الصحيفة أن من الأفكار المثيرة التي طرحها حمد بن جاسم على جمعية الوفاق المحظورة إلغاء حالة السلامة الوطنية في البلاد، وانسحاب قوات درع الجزيرة، حيث أكد لهم أن الدوحة لن تشارك في القوات الخليجية المشتركة، وإن شاركت فستكون مشاركتها رمزية وشكلية، ونالت تلك الأفكار قبول الأمانة العامة لجمعية الوفاق المحظورة، لا سيما بعد أن أكد حمد بن جاسم أن الدوحة ستكون الراعي الرئيس لهذه المبادرة، وأكدت الوفاق ضرورة إشراكها في الحكومة الانتقالية فوافق على هذا الطلب.

كما تولت قطر تمويل مجموعة من القنوات الفضائية والمواقع الإلكترونية والإخبارية إضافة إلى صحف، من أجل توجيه خطاب إعلامي ضد حكومة البحرين وسياساتها. ووفق المعلومات التي حصلت عليها الصحيفة، بلغت قيمة تمويل هذه المؤسسات الإعلامية أكثر من 10 ملايين دولار، فيما تبين وجود اتصالات بين الحكومة القطرية مع الجماعات السياسية الراديكالية المناوئة للبحرين في العاصمة البريطانية لندن بهدف التنسيق وتوحيد الجهود.

دعم تطرف

وأوضحت الصحيفة أن الحكومة القطرية قدمت دعماً مالياً كبيراً لما يسمى حركة «أحرار البحرين» الإرهابية في لندن التي يرأسها سعيد الشهابي، وهو متورط في قضايا الإرهاب وملحق قضائياً في المنامة، وتم إدراج تنظيمه الإرهابي ضمن قائمة التنظيمات الإرهابية التي أعلنتها الدول الداعية لمكافحة الإرهاب، مضيفاً: «صارت الاتصالات مكثفة بين الحكومة القطرية وما سمي حركة «أحرار البحرين» في لندن قبل خمسة شهور فقط من اندلاع أحداث فبراير 2011».

وجرى لقاء سري وخاص في سبتمبر 2011 جمع حمد بن جاسم مع سعيد الشهابي في لندن، وتم خلاله بحث أوجه التعاون والتنسيق لدعم الحركة مالياً وإعلامياً. وأشاد حمد بن جاسم بجهود الحركة في تحقيق ما أسأها مطالبها العادلة، وأكد اهتمام الدوحة بدعم هذه التنظيمات السياسية، وانتهى الاجتماع بالاتفاق على تمويل الحركة من الدوحة، فضلاً عن الاتفاق على إنشاء قناة فضائية بتمويل قطري، على أن يتولى سعيد الشهابي إدارتها، بعد عودة الشيخ حمد إلى الدوحة، تم تحويل مبالغ ضخمة للشهابي وحركته لتفعيل ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع.

وتعد القناة التلفزيونية التي أسسها سعيد الشهابي بتمويل قطري جزءاً من منظومة إعلامية واسعة النطاق تم تأسيسها من أجل تحقيق الأجندة السياسية القطرية، وتشمل نحو 16 قناة فضائية وموقعاً إلكترونياً، وصحيفة داخل وخارج قطر، خصصت لها ميزانية فاقت 10 ملايين دولار، وهي التي عملت بشكل مكثف على تشويه سمعة البحرين، وإثارة الخطاب الإعلامي السلبي ضدها، وضد مكونات المجتمع، لاسيما بعد أزمة 2011.



الدوحة أقرت بكافة التهم عبر التوقيع على اتفاقية الرياض

■ تونس - البيان

تضمنت الوثائق التي كشفها شبكة «سي إن إن» أخيراً بنود «اتفاق الرياض» الذي وقعت عليه قطر في نوفمبر 2013، وهي وثيقة مكتوبة بخط اليد، وكذلك «الاتفاق التكميلي» في عام 2014، إضافة لاتفاقية «آلية تنفيذ اتفاق الرياض في عام 2013» التي صدرت عن وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي، وتضمنت هذه الاتفاقات عدة مبادئ أساسية قبلتها قطر كاملة لإعادة سفراء المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات ومملكة البحرين للدوحة.

ومن خلال قراءة بنود الاتفاق، يتبين حجم التهديدات التي تمثلها قطر لأمن واستقرار دول الخليج، التي تتطلب

قطر أخلت بكافة البنود التي تم الاتفاق عليها ومن بينها دعمها التطرف

استجابة كاملة من قبل تنظيم الحمدين لانتمان جانبه ولو نسبياً، ومن تلك البنود، الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية حيث أكدت الوثائق التي تم الكشف عنها التزام قطر بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي، والكف عن كافة أنماط تهديد الأمن والاستقرار في هذه الدول التي تشمل استضافة أو تجنيس عناصر معادية وحملات الإعلام العدائي، إضافة إلى عدم إيواء أو دعم وسائل الإعلام والشخصيات والمنظمات المسیئة لدول الجوار، وقطع العلاقات مع الإخوان إذ قدمت قطر ضمن الوثائق تعهدات متعددة بقطع كافة العلاقات مع الإخوان والجماعات والتنظيمات المرتبطة بها التي تهدد الأمن والاستقرار في دول

مجلس التعاون الخليجي، والامتناع عن إيواء واستضافة العناصر المرتبطة بالإخوان، ودعم الاستقرار العربي حيث تضمنت الوثائق إقراراً من جانب الدوحة بعدم تقديم الدعم للفصائل اليمنية التي تشكل تهديداً للأمن الإقليمي، إضافة إلى إيقاف كافة الحملات الإعلامية ضد مصر وفي صدارتها إساءات قوات «الجزيرة» و«الجزيرة مباشر مصر»، وعدم الإسهام في أي تهديد لأمنها واستقرارها. كما تضمنت البنود قبول ضوابط الالتزامات من خلال اتفاقات قبلتها قطر ووقّع عليها الأمير تميم بن حمد تتضمن تأكيداً على أن «عدم الالتزام بأي بند من بنود اتفاق الرياض وآلياته التنفيذية يُعدّ إخلالاً بكامل ما ورد فيهما».

قبول الإدانة

كما قبلت الدوحة بحق الدول الموقّعة على الاتفاقات باتخاذ كافة الإجراءات التي تراها لحماية أمنها في حالة عدم الالتزام ببنود الاتفاقات، وهو ما يعني ضمناً وجود أسانيد متوافق عليها للإجراءات التي اتخذتها «جبهة دول مكافحة الإرهاب» في مواجهة قطر، وعدم التزامها بالاتفاقات سالفة الذكر. وبحسب المحللين، فإن قطر أقرت بكافة الاتهامات الموجهة إليها من جانب دول مجلس التعاون الخليجي، وتحديدًا التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار، ودعم جماعة الإخوان، واستضافة العناصر والقيادات المسيئة للدول العربية، إضافة إلى تهديد مصالح المُعسكر العربي في اليمن، ورعاية

الحملات الإعلامية العدائية، وقد تأكد الإقرار من خلال توقيع أمير دولة قطر الأمير تميم بن حمد على كافة صفحات الاتفاقات التي تم الكشف عنها، وتوقيع وزير الخارجية القطري آنذاك خالد بن محمد العطية على اتفاقية «آلية تنفيذ اتفاق الرياض في عام 2013»، كما أن صياغة بنود الاتفاقات تمت كالتزامات يُفترض أن تقبلها الدوحة أو تعهدات من جانب قطر بتعديل سياساتها الإقليمية، وهو ما يكشف عن اعتراف ضمني من جانب قطر بالاتهامات الموجهة إليها، وهو ما يؤكد قبول الدوحة أيضاً بوجود آلية لتقييم التقدم في تنفيذ تعهداتها في «اتفاق الرياض» تمثلت في اجتماعات رؤساء أجهزة الاستخبارات في دول مجلس التعاون الخليجي.

سات الإرهاب في البحرين

خيوط مؤامرة

ولعل ما كشفته التحريات، وأقر به المقبوض عليهم في هذه القضية الإرهابية، أدى وبشكل تدريجي إلى تحديد خيوط مؤامرة قظرية من خلال تمويل متعدد الأشكال والمصادر للشبكات الإرهابية، إذ ظهر أول خيط في الكشف عن هذه المؤامرة، من خلال القبض على المدعو حسن عيسى مرزوق «47 عاماً» وهو نائب برلماني سابق وعضو بجمعية الوفاق المنحلة بتاريخ 18 أغسطس 2015 لدى عودته من إيران. ويقضي مرزوق حالياً عقوبة بالسجن 10 سنوات في قضايا قتل متعمد واستلام وتقديم لجمعية المنحل في قضايا على خلفية تورطه كممثل لجمعية المنحل في قضايا تمويل العناصر الإرهابية وإسنادها بالأموال اللازمة لتدبير المواد المستخدمة في أعمال التخريب وأماكن إيواء العناصر المطلوبة أمنياً، وهو ما أقر به عدد من المقبوض عليهم في قضية تفجير ستره الإرهابي. ولم يقتصر تمويل قطر للإرهاب في مملكة البحرين على الداخل وإنما كانت له أذرع خارجية، إذ كشفت الأدلة التي استقتها إدارة التحريات المالية عن قيام رجل أعمال قطري بارز يدعى محمد سليمان حيدر بإرسال حالات مالية بصورة مستمرة في الفترة من 2010 وحتى 2015، إلى المدعو حسن عيسى مرزوق، وتم استخدامها في تمويل الإرهاب. ولم يكن دعم قطر للإرهاب في البحرين مقتصراً على الأموال فقط بل ظل الدعم المعنوي من خلال الآلة الإعلامية القطرية والاتصالات السرية بالجمعيات المحظورة مواكباً للأعمال الإرهابية، وهو ما كشفت عنه تسريبات سابقة لمسؤولين قطريين مع شخصيات متهمه بالتحريض على العنف ودعم الإرهاب في المملكة.

تهديد نسيج

تضمن «اتفاق الرياض» الذي وقعت عليه قطر في نوفمبر 2013، وكذلك «الاتفاق التكميلي» في 2014، فضلاً عن اتفاقية «آلية تنفيذ اتفاق الرياض» 2013،، تخلي الدوحة عن التجنيس السياسي، الذي تستهدف من خلاله النسج والتوازن الاجتماعيين في مملكة البحرين، إذ قامت قطر بتجنيس أفراد بعض العوائل البحرينية من خلال إغرائهم بالحصول على بعض المزايا، وخصت قطر عوائل محددة وفئة من دون الفئات الأخرى، من غير مراعاة القوانين المنظمة لذلك في مملكة البحرين. ودعا وكيل وزارة الداخلية لشؤون الجنسية والجوازات والإقامة راشد بن خليفة آل خليفة على أثر ذلك كل المواطنين المعنيين بهذا الأمر إلى ضرورة حماية أوضاعهم القانونية والحفاظ عليها، معرباً في الوقت ذاته عن ثقته في أن قطر ستعمل على مراجعة موقفها في هذا الشأن، حيث إن تجنيسها لمواطنين بحرينيين يتعكس سلباً على أمن المملكة ومصالحها الوطنية العليا.

وأهاب وكيل وزارة الداخلية لشؤون الجنسية والجوازات والإقامة بمواطني مملكة البحرين، بضرورة الالتزام بأحكام القانون حتى لا يضار أي منهم جراء مخالفته قانون الجنسية البحريني الصادر 1963

■ **مبعوث حمد بن خليفة أكد لشخصية بحرينية معارضة عام 1995 استعداد الدوحة توفير كل الدعم ضد البحرين**

■ **وسائل إعلام بحرينية بدأت في مايو 2014 الحديث عن هجرة بعض العوائل البحرينية إلى قطر**

■ **الكثير من أبناء البحرين تم إغراؤهم بالجنسية القطرية بدعوى أن لهم انتماء عائلياً هناك**

■ **قدمت الدوحة دعماً مالياً كبيراً لما يسمى حركة «أحرار البحرين» الإرهابية في لندن**

■ **حمد بن جاسم بلور وثيقة «المبادرة القطرية» المثيرة للجدل**

وتعدلاته الأخيرة التي نظمت مسألة اكتساب الجنسية الأجنبية، وتحديد الآثار السلبية في حال الحصول على جنسية دولة أجنبية دون الالتزام بما نصت عليه أحكام هذا القانون، الأمر الذي ينعكس سلباً على المواطنين في أوضاعهم ومراكزهم القانونية.

نكص عهود

وأشار وكيل وزارة الداخلية لشؤون الجنسية والجوازات والإقامة إلى أن الاتفاقيات العديدة المبرمة في إطار مجلس التعاون الخليجي، تتيح لمواطني دول المجلس الكثير من المزايا منها الحق في العمل والتملك والتنقل بين دول المجلس، ما يعني أن السعي لاكتساب جنسية أي من دول المجلس ليس أمراً ضرورياً لنيل هذه المزايا، مشيداً في هذا الإطار بما تم الاتفاق عليه بشأن آلية تنفيذ اتفاق الرياض الموقع 17 أبريل 2014، التي تضمن التأكيد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من دول المجلس حرصاً على أمنها الجماعي. وكانت بعض وسائل الإعلام البحرينية بدأت في مايو 2014 تتحدث عن هجرة بعض العوائل البحرينية إلى قطر. وفسر زير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة الصمت الرسمي عندما تحدث بصراحة عن تجنيس قطر لعوائل بحرينية، متهماً الدوحة بـ«التمييز»، وذلك في لقاء تلفزيوني مع قناة «روتانا خليجية»، مشيراً إلى أن الكثير من أبناء البحرين يتم إغراؤهم بمنحه الجنسية القطرية بدعوى أن له انتماء عائلياً هناك، ولكن الانتماء العائلي موجود في الجهتين.

وأوضح الوزير أن ذلك يؤثر في استقرار بلد ويفرغه من أهله ويفرق بين أبناء البحرين، متهماً قطر بالتعامل في الموضوع على أساس مذهبي، إذا كان سنياً من قبائل عربية من أهل البحرين فالباب مفتوح، وإذا كان شيعياً فالباب أمامه مغلق.

إجراءات معاكسة

وأعلن الفريق الركن راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية البحريني بعد ذلك بنحو شهر، أن المملكة قد تضطر إلى اتخاذ إجراءات معاكسة ضد قطر نتيجة استمرار الدوحة على إغراء المواطنين البحرنيين بالجنسية القطرية والتخلي عن جنسيتهم البحرينية الأصلية. ووصف استمرار قطر في هذا التوجه بـ«غير الودي» والمهين، ووجهت البحرين في سبتمبر 2014 اتهاماً رسمياً إلى قطر بالاستمرار في تجنيس مواطنين بحرينيين رغم تعهداتها وقف ذلك ضمن اتفاق مع جيرانها الخليجيين، إذ نقلت وكالة الأنباء البحرينية عن راشد بن خليفة وكيل وزارة الداخلية لشؤون الجنسية والجوازات والإقامة، دعوته للمواطنين المعنيين بهذا الأمر إلى ضرورة حماية أوضاعهم القانونية والحفاظ عليها، معرباً في الوقت ذاته عن ثقته في أن قطر الشقيقة ستعمل على مراجعة موقفها في هذا الشأن، حيث إن تجنيسها لمواطنين بحرينيين ينعكس سلباً على أمن المملكة ومصالحها الوطنية العليا.

استهداف تركيبة

في تلك الأثناء، حملت صحيفة «الأيام» البحرينية المملوكة لمستشار الملك البحريني نبيذ الحمير، على قطر لتجنيسها بحرينيين، ورأت أنها تستهدف بشكل أساسي تغيير التركيبة السكانية في البحرين وقالت: «بات واضحاً جداً أن عملية التجنيس التي تقوم بها قطر للبحرينيين تسير على قدم وساق، ووفق برنامج سياسي وبشكل انتقائي، يستهدف بشكل أساسي تغيير التركيبة السكانية في البحرين، والإضرار بأمنها واستقرارها».

وأضافت الصحيفة أن هذه العملية القطرية الممنهجة هي ليست من صنو «المشاغبات» الكلامية التي اعتادها الجميع من قطر، بل هي عملية خطيرة جداً وتأتي في وقت حرج للغاية، وهي بمثابة عملية تهجير تمس أمن واستقرار البحرين وكيانها في الصميم، مشيرة إلى أن «قطر تحاول أن تنتزع بشتى الطرق أهلنا من أرضهم بما يصل إلى عملية تهجير جماعية لإفراغ البحرين».

حوالات بنكية من قطر إلى إرهابي في المنامة

من رجل أعمال قطري بارز أرسلها إلى مواطن بحريني متهم بالإرهاب بين 2010 و2015، مؤكدة دعم هذه الأموال لعدة أعمال تخريبية بينها تفجير تم في 28 يوليو 2015، مستهدفاً الشرطة البحرينية في منطقة ستره بالعاصمة المنامة، ما أسفر عن مقتل رجلي أمن وإصابة ثمانية آخرين، لتتكشف بعد ذلك تفاصيل مثيرة عن الجهة التي وقفت وراء الاعتداء الإرهابي، إذ ووفق التحقيقات التي أجرتها السلطات البحرينية، وعرض أبحاثها على شريط وثائقي تم بثه على شاشة التلفزيون الرسمي، فقد تم تمويل العملية الإرهابية بمعرفة رجل أعمال قطري بارز عمل على مد ومحاولة زعزعة أمن البحرين، تتمثل في مجموعة صور لحوالات بنكية وحتى وقت تنفيذ الهجوم.

الأموال المحولة خصصت لعدة أعمال تخريبية لزعزعة الاستقرار

■ تونس، المنامة – البيان

كشفت السلطات البحرينية في يونيو الماضي عن أدلة تؤكد تخطيط الدوحة في السنوات الماضية لنشر الفوضى ومحاولة زعزعة أمن البحرين، تتمثل في مجموعة صور لحوالات بنكية

قناة «الجزيرة» تأجيج للطائفية ضد أمن البحرين

العمل الوطني في 2001. وواصلت الجزيرة استهدافها مملكة البحرين فيما بعد مرحلة الميثاق، من خلال تغطيات برامج موجهة من بينها برنامج «الفقر في البحرين، الدولة الخليجية النفطية»، الذي أغلق بعد بثه مكتب الجزيرة في البحرين بأوامر حكومية، رغم أن وزيرة الشؤون الاجتماعية طاملة البلوشي كانت بين ضيوفه. ومع بدايات ما سمي «الربيع العربي»، شهدت البحرين أحداث فوضى وتخريب سرعان ما اندفعت قطر وإيران تدريجياً لدعمها والتحريض على تأجيجها عن طريق وسائل الإعلام والدعم المباشر وغير المباشر للكيانات الإرهابية الطائفية. وعلى الرغم من أن قطر تظاهرت بالصمت أثناء الأحداث في دور اللؤلؤة، إلا أن تقرير لجنة تقصي الحقائق برئاسة القاضي الدولي محمود شريف بسيوني كشف أن قطر حاولت سرراً لعب دور في الأزمة السياسية في البحرين.

تحريض على العنف خلال أحداث فوضى وتخريب دعمتها إيران

■ تونس، المنامة – البيان

غطت قناة الجزيرة بعد تأسيسها في العام 1996 الكثير من الأحداث في البحرين في نشراتها الإخبارية خلال تلك الفترة، وقامت بإجراء العديد من المقابلات مع رموز المعارضة خارج البحرين، كان أهمها استضافة منصور الجمري على برنامج «الاتجاه المعاكس» عشية التصويت على ميثاق

التآمر مثبت بالوثائق والتسجيلات الصوتية

■ تونس، المنامة – البيان

أعلن مجلس الشورى البحريني عن إدانته الشديدة ورفضه التام لتدخل «تنظيم الحمدين» في سياسات مملكة البحرين، وتورطه المباشر في التعاون والتنسيق مع إرهابيين خلال الأحداث التي مرت بها البلاد في العام 2011 بهدف إثارة الفوضى، وزعزعة الأوضاع في المملكة، وهو ما أثبتته الوثائق والتسجيلات الصوتية التي تم الكشف عنها، والتي تؤكد أن هناك مخططاً قظرياً - إيرانياً، وأجندات مشتركة بين الطرفين استهدفت مملكة البحرين عبر تنفيذ سلسلة من الأعمال التحريضية

الشورى البحريني: تورط قطر مباشر في فوضى 2011

للنيل من أمن المملكة واستقرارها. وأكد مجلس الشورى أن الممارسات العدائية ضد مملكة البحرين لم تتوقف منذ ذلك الوقت، إلا أن ما يثير الاستغراب صدور هذه الممارسات من دولة شقيقة تجمعها مع مملكة البحرين العديد من القواسم المشتركة، وعلى رأسها التاريخ والمصير المشترك، ووحدة الهدف تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي، وقيامها بالتواصل مع الجماعات الإرهابية والعناصر المتطرفة واستضافتها، وإنشاء علاقات وثيقة مع إيران، بما شكل تهديداً لأمن دول المنطقة ككل. وشدد مجلس الشورى على أن التدخل في الشأن البحريني بأشكاله المتعددة، والمساس بسيادة المملكة مرفوض من أي طرف كان، مؤكداً أن البحرين ملتزمة بحماية الإرهاب في الداخل والخارج وتجفيف منابعه، ومواجهة الداعمين له بالمال أو بالسلاح أو التدريب، وكذلك المحرضين عليه، وذلك صيانة للأمن الوطني وحفاظاً على النسج المجتمعي البحريني.

لعبة درجات العنف و«الاعتدال» الإخواني المزعوم

■ الرياض، تونس – البيان

كشفت بنود الاتفاقات الموقعة بين قطر والدول الداعية لمكافحة الإرهاب في الرياض عامي 2013 و2014 ضمناً عن الأدوار القطرية في رعاية ودعم التنظيمات السياسية المتطرفة، وفتي صدارتها جماعة الإخوان، من خلال استضافة وإيواء القيادات والكوادر، بالإضافة لتمويل ودعم الجماعات والمنظمات التابعة للإخوان والمرتبطة بها في المنطقة العربية، والفروع والمؤسسات الحزبية المنبثقة عن الإخوان أو التي تتبنى فكر

القرضاوي... المرجع الإرهابي لـ «الحمدين»

■ تونس – البيان

منذ أوائل ستينيات القرن الماضي استقبلت قطر قيادات من جماعة الإخوان، الفارين من مصر، بعد الكشف عن مخططهم للإطاحة بنظام الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر، ومن بينهم يوسف القرضاوي الذي وصل الى الدوحة في العام 1961، حيث عمل فيها مديراً للمعهد الديني الثانوي، وبعد استقراره هناك حصل على الجنسية القطرية، وفي 1977 تولى تأسيس وعمادة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر، وظل عميداً لها إلى نهاية 1990، كما أصبح مديراً لمركز بحوث السنة والسيرة النبوية بجامعة قطر ولا يزال قائماً بإدارته إلى يومنا هذا.

تغلغل

ساهم القرضاوي مع «الاخوان» في تأسيس وزارة التربية والتعليم في قطر وكذلك معهد الدراسات الدينية ضمن منهج التغلغل في الدوائر، ثم قام بإنشاء مشروع فكري وصحافي كبير تمثل في مجلة «الأمة القطرية»، ثم تولى تأسيس وعمادة كلية الشريعة في جامعة قطر، كما أصبح مديراً لمركز بحوث السنة والسيرة النبوية بجامعة قطر.

منهج الإخوان

اختار الإخوان في منطقة الخليج عز الدين إبراهيم مسؤولاً لهم، ووصل الدوحة بعد الكشف تأمره على الإمارات العربية المتحدة، ثم جاء كمال ناجي وعلي شحاتة من السودان، وعبد الطليم أبوشقة ومحمد مصطفى

الأعظمي. وقد استقبلوا جميعاً من قبل الإخواني القطري جاسم سلطان الذي كان زميلاً لعبد المنعم أبو الفتوح وعصام العريان في كلية الطب، والذي انتهى إلى قرار اتخذه مجلس شورى إخوان قطر بحل الجماعة لنفسها، واندماج أفرادها في مؤسسات المجتمع

نهم في شراء الترسانة العسكرية خوفاً من انقلابات داخلية

«تنظيم الحمدين» يحتمي بصفقات الأسلحة

القاهرة - محمد خالد

يُظهر النهم القطري غير المسبوق في شراء الأسلحة مدى هشاشة تنظيم الحمدين، والمخاوف التي تنتاب النظام القطري من الشعب القطري نفسه، بما يكشف أيضاً عن حالة التخبط الداخلي التي تعاني منها الدوحة الماضية في حيلة «الهروب للأمام» في مواجهة المقاطعة العربية التي جاءت كاشفة للكثير من الأمور حول الأدوار القطرية المشبوهة في المنطقة. ورغم عدم وجود مخاطر أو تهديدات عسكرية على قطر، ومع نفي دول المقاطعة عسكرية الأزمة أو التدخل العسكري، فإن مضي الدوحة في صفقات الأسلحة حتى صارت في المركز الثالث ضمن أكبر عشر دول مستوردة للأسلحة، يكشف بما لا يدع مجالاً للشك عن هلع النظام القطري من شعبه ومن حدوث «انقلابات داخلية» تطيح بالأسرة الحاكمة، وهو الالهع الذي كان سبباً من أسباب استقدام القاعدة العسكرية التركية لحماية الأسرة الحاكمة في المقام الأول.

توظيف الشراء

وفيما تصبى الدوحة للزعامة الزائفة والقيادة في المنطقة، فإنها أدركت أن تلك الزعامة لن تأتي إلا في سياق امتلاك القوة، وهو سبب آخر من أسباب ذلك النهم القطري في شراء الأسلحة، وفق ما يؤكده محللون. ذلك في الوقت الذي يعتقد فيه محللون بأن الدوحة تعمل على توظيف صفقات الأسلحة سياسياً من أجل شراء مواقف الدول الغربية في أزمتها، بينما تلك الصفقات وفي ضوء الوضع الجغرافي وعدد السكان والمؤهلات القطرية غير المناسبة لن تمثل طوق النجاة لقطر ومخططاتها في المنطقة.

ورطة كبرى

ويؤيد الخبر الاستراتيجي المصري اللواء زكريا حسين، أن «النظام القطري يهذي، وقد أوقع نفسه وشعبه في ورطة كبرى، ويعاني حالة تخبط واضحة، ووضع طبيعي الآن نتيجة ذلك كله وانعكاساً للتصرفات غير المسؤولة أن يخشى على نفسه من شعبه، بما يفسر النهم القطري في شراء الأسلحة لحماية النظام وليس الدولة؛ لأن الدولة القطرية لا تتعرض لمخاطر تستلزم ذلك».

وفيفد المدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية، في تصريح لـ «البيان»، بأنه ليس في ذهن أي طرف من الدول الداعية أو غيرها التدخل عسكرياً أو تشكيل تهديد أمني على قطر، وبالتالي فإن التسليح القطري في المقام الأول يأتي حماية للعائلة الحاكمة بعدما استشعرت الخوف من كل من يحيط بها حتى من الشعب نفسه في ضوء تلك السياسات والمخططات التي تتبعها الدوحة وتفدها بالمنطقة، ومن ثم تسعى لتأمين نفسها وليس لتأمين الدولة والشعب لأنها لا يوجهان أخطاراً في ظل عدم وجود نية لدى أي طرف لعسكرة الأزمة.

ويعاني النظام القطري - بحسب زكريا حسين- من حالة رعب داخلي؛ نتيجة «تصرفات حمقاء» ورطت الدولة في مستنقع يؤدي لاستنزاف ثرواتها وتبديد ثروات الشعب القطري.

وبعد أيام من بدء المقاطعة العربية، وقعت الدوحة اتفاقية شراء طائرات مقاتلة من طراز «إف 15» بقيمة بلغت 12 مليار دولار مع الولايات المتحدة.

وكانت الدوحة بحسب بيانات المعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي قد ضاقت استيرادها للأسلحة بنسبة تصل إلى 282 في المئة ما بين 2012 و2016. ويأتي ذلك في خط متواز مع السياسات القطرية في دعم وتمويل العناصر والكيانات الإرهابية في الشرق الأوسط، وبما يتماشى مع السعي القطري للزعامة الزائفة في المنطقة على أنقاض العديد من الدول التي ساهمت قطر في محاولات تفتيتها.

استخدام حلفاء

بدروره، يوضح الخبر العسكري والاستراتيجي المصري اللواء شوقي الحفناوي، في تصريح لـ «البيان»، أن قطر «دولة قزمية» مساحة وسكاناً، وفي ضوء تلك المعطيات المتعلقة بالجغرافيا والمساحة وعدد السكان والمقومات المختلفة التي تدرتها الدوحة فإنها تسعى لتعويضها بالتحالفات

القطري «متخوف من انقلابات داخلية» تطيح بالأسرة الحاكمة، وهو ما يبرر شراء تلك الأسلحة، لأنه لن تغزو الدول العربية أو الخليجية قطر، وبالتالي ليس هنالك مبرراً سوى الخوف من تلك الانقلابات الداخلية. وفي العام 2015 دخلت قطر قائمة الدول العشر الأكثر استيراداً للأسلحة حول العالم، وجاءت آنذاك في المركز السادس، لكنها سرعان ما وصلت إلى المرتبة الثالثة عالمياً بعد زيادة وارداتها من الأسلحة من كل من فرنسا وإيطاليا.

بالإضافة إلى الولايات المتحدة.

3 أسباب

ويفند المستشار السابق لإدارة الشؤون المعنوية بالقوات المسلحة المصرية الخبير العسكري والاستراتيجي اللواء عبد المنعم كاطو ذلك النهم القطري في شراء السلاح، ويحصره في ثلاثة أسباب رئيسية، أولها استغلال صفقات السلاح وشركات السلاح بما يشكل ضغوطاً على الحكومات المختلفة، الأمر الذي

توظفه قطر سياسياً. بينما السبب الثاني هو الرغبة القطرية في السيطرة، لاسيما أن الذين يفكرون للدوحة وهم ليسوا عرباً ولا قطريين أوهموا النظام القطري بأنه إن كان راغباً في الزعامة والشهرة والقيادة فعليه أن يكون مثل إسرائيل في المنطقة، وأن إسرائيل تتفوق بالقدرة العسكرية والسلاح، ومن ثم لجأت قطر في إطار مساعيها للزعامة الزائفة إلى صفقات السلاح. بينما السبب الثالث والأخير -وفق ما يؤكد كاطو لـ «البيان»- مرتبط في الأساس بالسفه القطري في الإنفاق وحالة التخبط التي تعاني منها الدوحة. مشدداً على أن أي سلاح يتم شراؤه يحتاج إلى كوادر لتشغيله، وهذا غير متوفر في الحالة القطرية، خاصة أن القطريين لا يزيدون عن 300 أو 350 ألف في الجيش، وبالتالي تعتمد الدوحة على المرتزقة. مشدداً على أن ظروف وأوضاع قطر الجغرافية وعدد السكان والمساحة لا تؤهلها لتلك الزعامة التي تصبو إليها.

رشوة مقنعة

يصف رئيس الاستطلاع الحربي السابق أستاذ العلوم الاستراتيجية بأكاديمية ناصر العسكرية اللواء نصر سالم في تصريحات لـ «البيان»، صفقات السلاح التي تبرمها قطر بكونها «رشوة مقنعة»، إذ إن الدوحة لن تحارب أحداً وليست مطمئناً لأحد من أجل تشتري هذه الكمية من الأسلحة المختلفة، لكنها أقدمت على ذلك كنوع من المساومة، وخير دليل على ذلك اتفاقية شراء طائرات مقاتلة من طراز إف 15 بقيمة بلغت 12 مليار دولار مع الولايات المتحدة الأمريكية عقب تصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب ضد قطر.

ويضيف: صفقات السلاح التي تبرمها قطر مع أي دولة تأتي كنوع من التفاهم. في عملية شراء مواقف ونوع من الموائمة مع الدول التي تنتج هذا السلاح من أجل كسبها لصفها.

شراء

اشترت قطر في العام 2015 من فرنسا 24 طائرة من طراز «أفال» بقيمة 7,1 مليارات دولار، كما اشترت من الولايات المتحدة 24 مروحية من طراز (أباتشي إيه إتش 64) بقيمة 2,4 مليار دولار، كما استوردت سفن وصواريخ بحرية من إيطاليا.

الاتحادان الإماراتي والسعودي يطلبان حقوق بث مباريات الأبيض والعين



الإمارات تواجه السعودية 29 الجاري في تصفيات المونديال | أرشيفية

دبي - العوضي النمر

علمت «البيان» أن اتصادي الكرة في الإمارات والسعودية طلبا من الاتحاد الآسيوي لكرة القدم الموافقة على بث مباريات منتخب الإمارات مع السعودية في الجولة قبل الأخيرة للتصفيات الآسيوية المؤهلة إلى مونديال روسيا 2019 والمقرر أن تقام بينهما يوم 29 أغسطس الجاري على ستاد هزاز بن زايد، ومباراة العين مع الهلال السعودي ضمن ربع نهائي دوري أبطال آسيا والمقرر أن تقام بينهما يوم 21 الجاري

محمد العرابي: النظام القطري بوليسي

أبوظبي - البيان

قال وزير الخارجية المصري الأسبق السفير محمد العرابي إن قطر كانت أداة لأجهزة مخابرات غربية، خلال عملها في هذه المنطقة، ف جرائم قطر لا تسقط بالتقادم حتى لو عدلت الدوحة من مسارها، وهو شيء مستبعد، فما تم حرقه وتدميره في المنطقة فلا بد أن تتحمله قطر، بل لا بد أن تكون مساهماً في إعمار مدن مدمرة كثيرة في سوريا والعراق وفي السودان وغيرها، نتيجة تدخلها غير المبرر وغير المجدي وغير المسؤول، مؤكداً أن ليبيا التي زودت بالأسلحة كان مصدرها قطر.

ويرى العرابي أن لا يوجد ما يؤشر على أن قطر ستعدل من مسارها وأن الأزمة ستطول، لا سيما أنها تحاول التساؤل بوجود التناقضات كأميركا وإيران في مساحة صغيرة فقط.

كتاب جديد لمركز المزمرة يرصد العبث القطري بأمن الخليج

أبوظبي - وام

أصدر «مركز المزمرة للدراسات والبحوث» في الإمارات، كتاباً بعنوان «إشكاليات السياسة القطرية.. نهاية مرحلة من العبث القطري بأمن الخليج»، وذلك ضمن سلسلة الأبحاث السياسية التي يصدرها على نمط الدراسات الجماعية يتناول فيها مجموعة من الباحثين قضية يعينها عبر محاور متعددة.

ويعدّأ عن تناول الإعلامي اليومي المباشر لأصداء الموقف الخليجي والعربي من دعم قطر وتمويلها لتنظيمات الإرهاب وخروجها عن البيت الخليجي، وسعيها للنظر بعقم إلى خلفيات السياسة القطرية والعوامل

وأدت إلى الأزمة الحالية.

وتحت عنوان «مواجهة قطر بحقيقتها ونهاية حقبة من العبث بأمن الخليج» قال الدكتور سالم حميد في التقديم إن أبرز ما يميز السياسة القطرية المسلحة بالأموال والإعلام أنها انتهازية بعيدة عن أي سعي قانوني مشروع لتحقيق تميز واختلاف دبلوماسي عن جيرانها؛ لأنها اعتمدت نهج المراهنة على دعم المخططات الإخوانية.

وأضاف: «لذلك تسقط دعواي الدوحة عن الحق في استقلال سياستها وتحالفاتها، لأنها ظلت تستخدم كيائها لتحقيق أهداف تتنافى مع القوانين الدولية». وتحوّل إلى حاضنة للجماعات الإرهابية.»



التي تتحكم في توجيه مسارها من زوايا وأبعاد استراتيجية، يستهل الكتاب صفحاته بمقدمة للدكتور سالم حميد رئيس المركز تضمنت تمهيدا يضع القارئ في أجواء الأوراق والدراسات التي تشكل متن العمل عبر تسلسل منهجي تناول أبرز إشكاليات السياسة القطرية وجذورها التي انفجرت في وجه قطر

حقوق الإنسان تحتضر في قطر

دبي - وكالات

أعدت تحذيرات أطلقتها منظمات حقوقية دولية من اعتقال السلطات القطرية معارضين لموقفها من معاداة دول الخليج ومصر وعدد من الدول العربية، السجل الحقوقي للدوحة إلى صدارة المشهد، لتعري زيف حكام هذا البلد الذين لطالما تشددوا بالحديث عن حرية التعبير وحقوق الإنسان. وكانت مؤسسات ومنظمات حقوقية دولية أعربت، الأسبوع الماضي، عن قلقها الشديد إزاء «تدهور صحة سجناء الرأي بقطر، و خاصة المعارضين لسياسة الحكومة وموقفها من معاداة دول الخليج العربي».

جاء في تقرير بثه موقع «بوابة العين» الإخبارية أنه في وقت تدافع فيه الدوحة عن حقوق الإرهابيين والمتوطنين في الدم، منادين بدمجهم في الحياة السياسية في بلدانهم، تكفي قصيدة واحدة أن تقودك إلى السجن في قطر مدى الحياة. يدرك الشاعر القطري محمد العجمي هذه الحقيقة بعد أن عاقبته محكمة عام 2012 بسجنه مدى الحياة لاتهامه بالتحريض على قلب نظام الحكم، وإهانة الأمير. ويعتقد أن قضية العجمي مردها

معاينة مستمرة

أكدت منظمة العفو الدولية أن العمال الأجانب في مواقع بناء المنشآت الخاصة ببطولة كأس العالم لكرة القدم لعام 2022 لا يزالون يعانون من الإذابة والاستغلال، لافتة إلى وجود مخاطر جدية تهدد المزيد من العمال الأجانب على مدى الأعوام الخمسة المقبلة، مع توظيف مئات الآلاف الجدد من الأشخاص في أعمال البناء والخدمات المتعلقة بـ 7 ملاعب أخرى على الأقل لبطولة كأس العالم، إضافة إلى أعمال المرافق الأساسية المتصلة بالبطولة.

الخبائة تدريب الزامي

وتقف حرية التعبير في التعريف القطري على ما يبدو عند حدود قصر الحكم الحدي بداخله تبدو التناقضات أكثر حدة ولا معقولة؛ ففي عام 2013 وبينما شكت منظمات حقوقية من إلقاء السلطات القطرية القبض على نشطاء تظاهروا ضد التدخل الفرنسي في مالي، تكشف لاحقاً عن أن حكام البلد مولوا الجماعات الإرهابية في الدولة الأفريقية. وسيطرت جماعات إرهابية على مناطق واسعة من شمال مالي منذ عام 2013، في وقت كانت قطر تدعم هذا الجماعات بالمال والعتاد ورغبة في ربط التنظيمات الإرهابية التي تدعمها من بلاد المغرب غربا مروراً بمنطقة الصحراء

ويشمل القسم الأول من العمل قبل أن يلج الكتاب إلى الدراسات التي عالجت إشكاليات السياسة القطرية، بانوراما إعلامية تحوي مجموعة من البيانات والبلاغات الصحفية التي واكبت المقاطعة الخليجية والعربية لقطر وأوضحت أسبابها.

ومن ثم تتسلسل عناوين أبحاث الكتاب في قسمه الثاني تباعا لتغطي المحاور الأخرى عبر سبع دراسات، الأولى للدكتور سالم حميد، والثانية والثالثة للدكتور محمد خالد الشاكر، والرابعة عبارة عن بحث لمازن محمود علي. فيما الدراسة الخامسة للباحث عبدالقادر ننعان، والسادسة للباحثة نسرین قصاب، والسابعة للدكتور عماد الدين الجبوري.

مونديال الدم

سجل قطر الحقوقي تجاوز خلافات السياسة إلى ساحات كرة القدم؛ إذ كان انتقاد صحافيين دنماركيين لأداء منتخب قطر كافياً لترحيلهما من البلاد عام 2016. ومن دون أن تغادر ساحات الملعب، لم تتوقف دعوات لنبش، الحقوقية للسلطات قطر في التخفيف من مآسي العمالة الأجنبية بها. وفي هذا الإطار، دعا المسؤول في منظمة العفو الدولية جيمس لينتش، السلطات القطرية إلى البدء في إصلاح سجلها السيئ على صعيد حقوق العمال. وقال المسؤول عن القضايا العالمية في المنظمة إن «هؤلاء العمال لا يزالون يتعرضون لانتهاكات مستمرة في مواقع بطولة كأس العالم لكرة القدم لعام 2022 في قطر».

قطر تفقد مكانتها كأكبر مصدر للغاز المسال

مشروع غازي ضخم في أستراليا بـ180 مليار دولار

فيتش: شهادات «الأهلي» تحت المراقبة السلبية

دبي - أشرف رفيق

وضعت وكالة فيتش العالمية لخدمة المستثمرين برنامج شهادات إيداع البنك الأهلي القطري على قائمة المراقبة السلبية، ويعني ذلك احتمال تخفيض تصنيفه، علماً بأن البنك مصنف على الفئة إيه + بي بي. وشهادات الإيداع مقيمة باليورو، وهي مصنفة على الفئة إيه +. وسوف تصنف جميع الشهادات الصادرة عن هذا البرنامج تصنيفاً مؤقتاً على الأجل القصير والأجل الطويل بناء على فترات الاستحقاق.

وتعتمد تصنيفات البنك وبرامج إصداراته على الدعم المحتمل من الحكومة القطرية، وبالتالي تتأثر بالتصنيف السيادي لقطر. ويعكس وضع البنك تحت المراقبة

ويعكس وضع البنك تحت المراقبة

التصنيف السيادي لقطر، حيث صنفتها الوكالة العالمية على الفئة إيه من حيث المخاطر الائتمانية وتحت المراقبة أيضاً لاحتمال تخفيض التصنيف. وليس هناك أي تأكيد أن تحصل الشهادات الصادرة في ظل برنامج البنك على تصنيف، أو أن التصنيف لإصدار معين في ظل البرنامج سوف يكون نفس تصنيف البرنامج ذاته. ويتفق تصنيف برنامج الشهادات مع تصنيفات البنك من حيث الإيداعات طويلة وقصيرة الأجل ومخاطر الائتمان، ويعكس ما تتعقده وكالة فيتش بأن احتمالات الإخفاق في سداد الشهادات الصادرة عن البرنامج تعكس أيضاً احتمالات إخفاق البنك، وفق تعريفات فيتش للتصنيف. وتشير وثائق برنامج الإصدار إلى أن التزام جهة الإصدار للشهادات طويلة الأجل وقصيرة الأجل غير محددة حاضراً أو مستقبلاً.

وأضاف «جميع الأنظار على إنكس لتري إذا كانت تستطيع النجاح في هذا دون المزيد من خروج الميزانية عن السيطرة وتأخر التنفيذ».

وسيأتي أول إنتاج، المقرر بحلول مارس 2018، متأخراً أكثر من عام عن الموعد المستهدف. وزادت التكاليف بأكثر من 10 % إلى 37 مليار دولار منذ الموافقة على المشروع في 2012.

وعلى مقربة منه، يعاني مشروع بريلود التابع لرويال داتش شل والبالغ قيمته 12,6 مليار دولار، وهو أكبر منشأة عائمة للغاز الطبيعي المسال في العالم، أيضاً من التأخر عن الموعد المستهدف. وخسرت شل الفرصة كي تصبح أول منتج للغاز الطبيعي المسال من منشأة عائمة حين بدأت بتروناس الماليزية تشغيل منشأة عائمة أصغر للغاز الطبيعي المسال هذا العام.

ووصلت منشأة شل، التي تزيد مساحتها ستة أمثال عن أكبر حاملة طائرات، مع سطح يزيد طوله عن أربعة ملاعب لكرة القدم، في الشهر الماضي.

وتتوقع شل أن تستغرق عملية ربط المنظومة والتشغيل التجريبي ما يصل إلى 12 شهراً مما يعني أن بدء التشغيل سيكون في الفترة بين أبريل ويوليو 2018.

وسيضع المشروع الذي سيبدأ أولاً أياً كان الغاز بعيداً عن الحقل الآخر في الوقت الذي يشترك فيه الاثنان في نفس المكان.

وقال سول كافونيك المحلل لدي وود ماكنزي إن السباق يعني أكثر إلى بريلود بالمقارنة مع إكثيز نظراً لأن بريلود أصغر.

وتضع إنكس أيضاً رهاناً متساوياً في كلا الاتجاهين فهي تملك 17,5 % من بريلود

وكذلك 62,2 % من إكثيز. وتتوقع وود ماكنزي أن يستغرق التشغيل التجريبي لبريلود مدة أطول بسبب حجم المشروع الكبير والتكنولوجيا الجديدة به، لكنها ترى ميزة في الخبرة الطويلة لشل في مشاريع الغاز الطبيعي المسال.

وقال كافونيك «الخبرة تهم حقاً خلال عملية التشغيل التجريبي وهي إحدى أكثر العناصر تحدياً».

رغم الضجة الإعلامية المصاحبة

«استثمار القابضة» يهوي 13% في أول أيام إدراجه



البورصة القطرية فقدت نحو 33 مليار ريال منذ بدء المقاطعة | البيان

تراجعات جماعية للمؤشرات و950 مليوناً خسائر الأسهم

دبي - رامي سميج

رغم الضجة الإعلامية التي تزامنت مع إدراجه باعتبار هذه الخطوة تكشف عن تحسن في المناخ الاقتصادي، تهاوى سهم مجموعة استثمار القابضة بنحو حاد في أول أيام إدراجه ببورصة قطر مع تعرضه لضغوط ميا مكثفة. وانخفض السهم بنسبة 13% أو ما يعادل 1,3 ريال ليهبط من مستوي 10 ريالات وصولاً إلى 8,7 ريالات، وذلك بعد التداول على 3,28 ملايين سهم بقيمة 30,6 مليون ريال من خلال 1905 صفقات.

و«استثمار القابضة» كانت أول المنطقتين على خط الاكتتابات الأولية والإدراجات في بورصة قطر خلال العام الجاري إذ لم يشهد السوق سوى طرحين جديدين منذ عام 2010، في مؤشر على ضعف سوق الطروحات الأولية.

وتعمل استثمار القابضة، التابعة لعائلة الهدفي القطرية في قطاعات البناء والشحن والعقارات والخدمات التعليمية وهي أول شركة عائلية تدرج أسهمها في سوق الأسهم التي تهيمن عليها شركات

حكومية.

خسائر

في سياق متصل، أغلقت المؤشرات القطرية على شبه تراجع جماعية وخسر رأس المال السوقي للأسهم نحو 950 مليون ريال تضاف إلى رصيد خسائره التي وصلت إلى 33 مليار ريال منذ أن قطعت الإمارات والسعودية والبحرين ومصر علاقاتها الدبلوماسية مع الدوحة بسبب دعمها للإرهاب.

وهبط المؤشر العام للبورصة بنسبة 13,5% أو ما يعادل 13,5 نقطة ليغلق

عند 9191,73 نقطة، وهبط مؤشر الريان الإسلامي بنسبة 13,0% إلى 3669 نقطة، بينما زادت خسائر مؤشر جمع الأسهم إلى نحو 5,3%، ليبلغ مستوى 2614,45 نقطة.

ونزل مؤشر قطاع العقارات بنسبة 2,93%، فيما هبط مؤشر أسهم النقل بنسبة 0,72% ومؤشر أسهم الصناعة بنسبة 0,59% ومؤشر الاتصالات بنسبة 0,53%.

انخفاض

ومن بين 39 سهماً جرى التداول عليهم انخفضت أسعار 22 سهماً ومن بينها إزدان

القابضة بانخفاض جاو 4,5% و«المجموعة الإسلامية القابضة بنسبة 2,19% و بنك الخليج التجاري بنسبة 1,93% وقطر الوطنية لصناعة الأسمت بنسبة 1,71%.

كما هبط سهم مزايلا قطر للتطوير العقاري بنسبة 1,67% بعد إعلان الشركة تراجع أرباحها النصف سنوية بنسبة 77,8% إلى 13,45 مليون ريال في النصف الأول من العام الحالي مقابل نحو 60,7 مليون ريال في الفترة المقابلة من 2016، بينما

تراجعت الأرباح في الربع الثاني بنسبة 75,2% إلى 8,43 ملايين ريال.

هبوط

وهبط سهم صناعات قطر بنسبة 0,97% بعد قيام بنك قطر الوطني بتخفيض السعر العادل للسهم إلى 109 ريالات بعد إعلان الشركة تراجع أرباحها الفصلية بنسبة 47,2% إلى 681,8 مليون ريال.

وللمستلزمات الطبية ما نسبته 0,61% بعد إعلان الشركة ارتفاع خسائرها في النصف الأول من العام الجاري بنسبة 7,5% إلى 4,32 ملايين ريال مقابل نحو 4,02 ملايين ريال في الفترة المقابلة من العام الماضي.

بين المصارف القطرية كان قد سجل أعلى مستوى في الخليج. وتمثل الودائع الأجنبية لدى البنوك القطرية 22% من إجمالي الودائع التي تراجعته 7,5% إلى 47 مليار دولار في يونيو الماضي مقارنة مع الشهر الذي سبقه. وكانت وكالة بلومبرغ قد ذكرت أن قطر بصدد مواجهة ارتفاع في فاتورة الاقتراض إذا توجهت إلى أسواق الدين في وقت فقدت نصف قاعدة مستثمريها التقليديين، وبدأت تتجه صوب آسيا لاستقطاب مستثمرين جدد.

قال الشهر الماضي، إن توسع البنك في آسيا سيساعد على تعويض تأثير المقاطعة العربية، وإن البنك يهدف لخفض الاعتماد على الدخل من السوق المحلية من 63% إلى 50% بحلول عام 2020.

ويعتزم عدد من البنوك الخليجية سحب ودائعها في المصارف القطرية لدى استحقاقها، بحسب ما أفادت به مصادر. وكانت قاعدة مستثمريها الخليجية قد أودعت الأموال لدى المصارف القطرية قبل المقاطعة العربية الرباعية، لأن سعر الفائدة

تعويض المخاطر السياسية

نقلت وكالة بلومبيرغ عن مصادر مطلعة، أن كلاً من بنك قطر الوطني وبنك قطر التجاري وبنك الدوحة، بدأوا بدراسة خيارات التمويل بما فيها القروض والسندات، لكن في ظل الأزمة الحالية بات يتعين على المقرضين دفع تكاليف إضافية للتعويض عن المخاطر السياسية التي أفرزتها التطورات الحالية المقاطعة السياسية والاقتصادية من الدول الأربع.

أن تدهور جودة أصول البنوك القطرية، مشيرين إلى أن المستويات الحالية لا تعكس مخاطر الائتمان في النظام المصرفي للدوحة. ولفتوا أيضاً إلى أن التسعير يعتمد أساساً على العملة وفترة الدين، وفي حال قررت قطر رفع سقف الدين لـ 5 سنوات بالدولار، فإن الأسواق لن تقبل أقل من نسبة فائدة عند 3,50 إلى 3,75 %، في الوقت الذي أمام الدوحة عدة استحقاقات قصيرة الأمد خلال السنتين المقبلتين.

وكان الرئيس التنفيذي لبنك قطر قد

دبي - أشرف رفيق

ذكرت وكالة «سيوتنيك» للأبساء إن قطر فقدت نصف مستثمريها التقليديين بسبب مقاطعة السعودية والإمارات والبحرين ومصر لها.

ونقلت الوكالة عن خبيران إن ديون قطر قد تستقطب بعض المستثمرين الآسيويين الباحثين عن نسب مخاطرة أعلى بعوائد مرتفعة، وهؤلاء سبق لهم أن دخلوا في آخر صفقات المنطقة السيادية، فيما توقع آخرون